الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

الوزير

١٥٢/٢٨٠١
٢٠ آب ٢٠١٠

جانب رئاسة مجلس الوزراء

الموضوع: مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٠٥.

المرجع: ١- الدستور اللبناني،

٢- قانون المحاسبة العمومية الصادر بالمرسوم رقم ١٤٩٦٩ تاريخ ١٩٦٣/١٢/٣٠ وتعديلاته،

٣- المرسوم رقم ٣٣٧٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١١ (تحديد أصول ومهل تنظيم الحسابات والبيانات المالية وتدقيقها وتوحيدها)،

٤- المرسوم رقم ٣٤٨٩ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٨ (تصديق نظام إرسال حسابات الإدارات العامة)،

٥- المرسوم رقم ١٠٣٨٨ تاريخ ١٩٩٧/٦/١٩ (التصميم العام لحسابات الدولة والمؤسسات العامة والبلديات).

بالإشارة الى الموضوع والمرجع المشار إليهما أعلاه،

وعملاً بأحكام المادة ٨٧ من الدستور اللبناني والمادة ١٩٧ من قانون المحاسبة العمومية نودع جانبكم ربطاً مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٠٥.

يرجى التفضل بالإطلاع وعرضه على مقام مجلس الوزراء لإقراره وإحالته الى مجلس النواب.

وزير المالية
ريا حقار

الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

طبق الأصل
رئيس الدائرة الادارية

الجمهورية اللبنانية وزارة المالية الديوان

٢٠١٠/٠٠٧٠/ت.ع

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
مديرية المالية العامة
مديرية المحاسبة العامة

وزارة المالية
رقم ١٤٦٩٧
تاريخ ٩ آب ٢٠١٠

٥٦٤

وثيقة إحالة #

للمعاملة الواردة بالبريد من ..... برقم ..... تاريخ .../.../٢٠١٠

موضوعها ..... تعيين جريج نزيه خضر الخازن .....

..... تسجيلها لدى قلم المديرية تحت رقم ٢٢٥١ تاريخ ٢٠١٠/٨/٢

رقم التسجيل وجهة الإرسال	أسباب الإحالة	التاريخ و التوقيع
٢٢٥١ سعادة مدير المالية العام	يرجى التفضل بالاطلاع على مشروع المرسوم الرامي الى تعيين السيد جريج نزيه خضر الخازن في الفئة الرابعة من ملاك وزارة المالية بوظيفة مستشار في المديرية العامة للمالية في الملاك العام لموظفي الدولة وفقاً لأحكام المادة ٥٩ من قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠١٠ وتاريخ ٢٠١٠/٨/٢ تاريخ ٢٠١٠/٨/٢ وذلك بعد استكمال الاجراءات المنصوص عليها في المرسوم رقم ٢٠٠٥/١٣٥٣٣ تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٣ وتعديلاته لاعداد مشروع مرسوم الاجابة على اسئلة النائب السيد ياسين جابر والمحال من معالي وزير المالية بموجب صادر على الوارد رقم ٢٠١٠/٣٠٠	٢٠١٠/٨/٢ مدير المحاسبة العامة بالتكليف رجاء شريف
معالي الوزير	يرفع بناء لطلبكم جانب مدير المالية العام لدى مراجعة الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء بعد توقيعه واعادة كتاب تنويه للسيد جبار بتوقيع معالي وزيرة المالية	٢٠١٠/.../... مستشار المالية العام آ آب ٢٠١٠
	ريا صفار ٢٠ آب ٢٠١٠	٢٠١٠/.../...

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
المدير العام

٥٦٤٠

١٥/١٢٦٨٧

٢٢ تموز ٢٠١٠

معالي الوزير

تجدون ربطاً مشروع قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٠٥ بعد أن عرض بناءً لطلبكم على المديريات المعنية، ومع العلم أنه لم يطرأ أي تعديل على الصيغة التي أحيلت إليكم منذ أسبوع،

لقد تضمنت إحالة مديرية المحاسبة العامة ملاحظات جديرة بالاهتمام حول بيان السلفات، إضافة إلى ذلك نقترح الموافقة على اقتراح مدير المحاسبة العامة بالتكليف التوسع في التدقيق لقيم الاعتمادات المدورة،

للتفضل بالاطلاع وإعطاء الموافقة على إيداع ديوان المحاسبة هذه النسخة الجديدة بدلاً من النسخة السابقة، لأنه لا يمكن أن يعرض على مجلس الوزراء نسخة مغايرة عن التي أودعت الديوان

كما نتمنى على معاليكم توضيح الآلية التي يمكن للمديريات إجراء التعديلات المشار إليها في إحالة معاليكم بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٥ لتفادي ترك الحسابات دون إقفال لما يترتب على ذلك من مخاطر.

إضافة إلى ذلك نتمنى أيضاً إعطاء التوجيهات بشأن الآلية التي ينبغي اعتمادها لقطع حسابات السنوات ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، و ٢٠٠٩، لاسيّما في ضوء تشكيل اللجنة الوزارية لهذا الغرض.

مدير المالية العام

الان بيفاني

وزارة المالية
رقم ١٤٦٨٧
تاريخ ١٠ أيلول ٢٠١٠

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

مديرية المالية العامة
مديرية المحاسبة العامة

رقم الصادر: /ص ١٦
بيروت في:

سعادة مدير المالية العام

الموضوع: قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠٥.

المرجع: ١- مذكرة معالي وزير المالية رقم ١٦٣٨/ص١ تاريخ ٢٠١٠/٥/٢١،

٢- إحالة مديرية المحاسبة العامة رقم ٢٤٨٤ تاريخ ٢٠١٠/٦/١٤،

٣- مذكرة سعادتكم رقم ١٤٢٠/ص١ تاريخ ٢٠١٠/٥/٥،

٤- مذكرات سعادتكم رقم ١٨٥١/ص١ تاريخ ٢٠١٠/٦/٤ ورقم ١٨٥٢/ص١ ، رقم ١٨٥٥/ص١ ورقم ١٨٥٧/ص١ تاريخ ٢٠١٠/٦/٥،

٥- المرسوم رقم ١٤٩٦٩ تاريخ ١٩٦٣/١٢/٣٠(قانون المحاسبة العمومية،

٦- المرسوم رقم ٣٣٧٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٣١ (تحديد أصول وتنظيم الحسابات والبيانات المالية وتدقيقها وتوحيدها)،

٧- المرسوم رقم ٣٤٨٩ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٨ (تصديق نظام إرسال حسابات الإدارات العامة)،

٨- مذكرة معالي وزير المالية رقم١٥٢٥ تاريخ ٢٠١٠/٥/١٢،

٩- تقرير دائرة المحاسبة المالية رقم ٢٥٨٥ تاريخ٢٠١٠/٦/١٧.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبينين أعلاه،

وبما إنني تسلمت مهامي بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٣ وبدأت العمل فوراً لإنجاز مشروع قطع حساب الموازنة العامة والموازنة الملحقة لعام ٢٠٠٥ ومشاريع قطوعات الحسابات للأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩/ (مرفق ربطاً التقرير المعدّ عن الأعمال المنجزة)

وبعد الإطلاع على:

- مشروع قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٠٥ والذي تمّ إعداده من قبل مدير المحاسبة العامة بالتكليف السابق السيد أمين صالح والذي تم إرساله إلى ديوان المحاسبة، بموجب الإحالة رقم ٢٤٧ تاريخ ٢٠١٠/١/١٤،

- مشروع قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة المعدّ من قبل رئيس المحاسبة السيد محمد نجار والمحال إلى المديرية من قبل رئيس دائرة المحاسبة المالية السيد شارل شهوان، بتقريره رقم ٢٥٨٥ تاريخ ٢٠١٠/٦/١٧والذي تم طلبه بإحالتي بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٤.

- مشروع قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة مرفقاً بمطابقة نفقات الموازنة العامة وحساب المهمة للعام نفسه بين قطع حساب عام ٢٠٠٥، وذلك عملاً بإحالتي بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٥،

أفيدكم بما يلي:

أولاً: أنجزت دائرة المحاسبة المالية مشروع قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠٥ بعد إدخال تعديلات عليه في ضوء إستخلاص أرقام قسم النفقات من الحساب الإداري للنفقات الموقع على الصفحة الأولى منه من قبل رئيس دائرة التدقيق والصرف، ومصدقاً عليه من قبل مديرية الصرفيات بموجب كتابها رقم ١٨٠/ص٢ تاريخ ٢٠١٠/٦/٣،

- المطابقة بين قيم النفقات المصروفة الوارد في الحساب الإداري وتلك الواردة في حساب المهمة السنوية الذي أودع من قبل مديرية الخزينة بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٢ بموجب كتابها رقم ٤٣٣٢،
- تدقيق حوالات الصرف للموازنة العامة للعام ٢٠٠٥ والبالغ عددها /٧٧٨ ٨٥/ حوالة،
- إستخلاص أرقام المبالغ المحصّلة من آخر بيان للإيرادات المحصّلة الواردة من مديرية الخزينة بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٥،

ثانياً: بلغت الواردات المحصّلة الإجمالية /٣٤٤ ٠٦٦ ٣٦٣ ٧٦٥ ٦/ ليرة لبنانية وهي مطابقة للقيمة الواردة في حساب المهمة السنوية الذي أودع من قبل مديرية الخزينة بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٢ في حين كانت قيمة هذه الواردات/ ٣٤٤ ٨٦٩ ٣٧١ ٧٦٥ ٦/ ليرة لبنانية في مشروع قطع حساب المعّد من قبل رئيس دائرة المحاسبة المالية السابق السيد أمين صالح وهي القيمة الواردة في حساب المهمة المسحوب عن النظام بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٣.

ثالثاً: لا تعبر الواردات المحققة والبالغة قيمتها/٢٨٣ ٩٦٢ ٦٧٦ ٠١٧ ٧/ل.ل. عن القيمة الحقيقية لهذه الواردات للأسباب التالية:

١- عدم إرسال الإدارات العامة والإدارات ذات الموازنات الملحقة المكلفة إصدار أوامر القبض أو أوامر التحصيل أو تصفية الحقوق البيانات الفصلية والسنوية مما يخالف أحكام المواد ٤، ٥ و ٦ من المرسوم رقم ١٩٦٥/٣٣٧٣.

٢- عدم إيداع مديرية الخزينة بيانات الواردات المحققة وتحصيلاتها وبقاياها.

٣- لحظ قيم للواردات المحققة العائدة للإدارات العامة والإدارات ذات الموازنات الملحقة مماثلة لقيم المبالغ المحصلة من قبل هذه الإدارات ،

رابعاً: لا تتضمن الهبات المحققة قيمة الهبات النقدية فعلياً والتي تم قبولها بموجب مراسيم أو قرارات صادرة عن مجلس الوزراء، إذ لم تقم مديرية الخزينة بإيداعنا بيانات الواردات المحققة وتحصيلاتها ،

وقد تم الطلب من الخزينة بكتابنا رقم ٤٤١ تاريخ ٢٠١٠/٥/٢١ وتكرار الطلب بالكتاب رقم ١١١٧/ص١٦ تاريخ ٢٠١٠/٦/١٥ وفي الإجتماعات التي عقدت في مكتب سعادة مديرية المالية العام وأخرها بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢ الإفادة عن وضعية الهبات النقدية والبالغة : /٨٦٠ ٩٣٣ ٤٥٠/ ل.ل.

/٠٥١ ١٥٤ ٧١/ يورو

/٨١٤ ٧٩٣ ٦/ دولار أميركي.

/٠٠٠ ٠٠٠ ٤٠/يوان صيني.

وذلك بموجب الجدول المرفوع من قبل رئيس المحاسبة السيد خليل يوسف والمرفق بالكتاب رقم ٤٤١ تاريخ ٢٠١٠/٥/٢١،

في حين بلغ رصيد حساب الهبات المحصّلة في حساب المهمة /١٥/ مليون ليرة لبنانية.

خامساً: ورد لمديرية المحاسبة العامة أربع بيانات من قبل مديرية الخزينة للإيرادات المحصّلة بالتواريخ التالية:

- بيان الإيرادات لعام ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢١،
- بيان الإيرادات لعام ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٥،
- بيان الإيرادات لعام ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢١،
- بيان الإيرادات لعام ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٥.

لم يتضمن أخر بيان الإيرادات المحصّلة الوارد من قبل مديرية الخزينة، حركة حساب قيد مؤقت للواردات خلال العام ٢٠٠٥ والبالغ/٨١٨ ٠٣٤ ٥٥٢ ١/ ل.ل. خلافاً لأحكام المادة الثامنة من قانون المحاسبة العمومية التي أوجبت أن تقيد الواردات بتاريخ تحصيلها،

مما تجدر الإشارة إلى أن قيمة ميزان دخول هذا الحساب ضمن حساب المهمة السنوية للعام ٢٠٠٥ بلغ/٣٣٠ ٨٦٦ ٦٣٣ ١٨/ ل.ل. الأمر الذي يستتبع تبيان الرصيد المدور وأسباب عدم تسجيلها ضمن قسم واردات موازنة السنة التى تعود إليها هذه الواردات لما لهذه الواقعة من تأثير على قطوعات حسابات السنوات السابقة لقطع حساب سنة ٢٠٠٥.

سادساً: أن قيم للمبالغ الباقية قيد التحصيل لا تظهر الواقع الحقيقي للذمم المدينة لأنها تتضمن قيم للغرامات التي تم إعفاء قسم منها بموجب قرارات صادرة عن وزير المالية هذا من جهة ومن جهة أخرى لا تتم مطابقتها مع البقايا للقسم الإيرادات، تبعاً لعدم إيداعنا لتاريخه من قبل مديرية الخزينة البقايا العائدة للسنة السابقة لسنة الحساب الواجب تحصيلها وبالمبالغ الهالكة أو الساقطة بمرور الزمن عملاً بأحكام المادة ٢٦ من المرسوم رقم ١٩٦٥/٣٣٧٣.

سابعاً: أن المطابقة بين أرقام الإيرادات المحققة للضريبة على القيمة المضافة والمحصّلة الواردة من قبل مديرية الضريبة على القيمة المضافة وقيمة الإيرادات المحصّلة لهذه الضريبة الواردة في حساب المهمة أظهرت وجود فروقات بين جداول دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة وحساب المهمة.

ثامناً: لا يمكن الأخذ ببيان سلفات الخزينة الوارد من مديرية الخزينة بتاريخ ٢٠١٠/٦/٣ وذلك للأسباب التالية:

- عدم إيراد الفوائد المترتبة عن عدم تسديد،
- وجود تباينات بين الأرقام الواردة في البيان الأنف الذكر وتلك الواردة من المؤسسة العامة المعنية التي تم الطلب منها إيداعنا وضعية السلفات المعطاة لها، فعلى سبيل المثال أورد البيان أن رصيد حساب السلفات لمجلس الإنماء والأعمار يبلغ /٠٥٧ ٩٧١ ٢٨٤ ١١٩/ ل.ل. في حين أورد المجلس أن الرصيد يبلغ /٩٨٧ ١٠٩ ٨٠٤ ١٣٧/ ل.ل. وينسحب الأمر على كل من المؤسسة العامة للإسكان إذ بلغ الرصيد وفقاً لبياناتها /٠٠٠ ٢٧٠ ١٣٤ ٩/ ليرة لبنانية ، فيما ورد الرصيد في بيان السلفات الواردة من الخزينة/٠٠٠ ٢٧٠ ١٣٤ ٦/ ل.ل.
- وجود أرصدة سلفات دائنة في رصيد السنوات السابقة ورصيد السنة الجارية لبعض المؤسسات العامة والإدارات كمصرف لبنان ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، ومؤسسة المحفوظات الوطنية مما يتعارض وطبيعة حساب السلفات الذي يجب أن يكون رصيده أما مديناً أو صفراً،

- إختلفت أرصدة السنوات السابقة ومجموع عمليات السنة الجارية ورصيد السنة الجارية عن تلك الواردة في بيان السلفات وتلك الواردة في حساب المهمة للعام ٢٠٠٥ وينسحب الأمر على البيان المعد من قبل الخزينة بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٣٠ إذ إختلفت هذه الأرصدة والعمليات الجارية عن تلك الواردة أصلاً وفقاً لما يلي:

	رصيد السنوات السابقة		عمليات السنة الجارية	
تاريخ الجدول	رصيد أول المدة مدين	رصيد أول المدة دائن	عمليات السنة مدين	عمليات السنة دائن
٢٠٠٧/٠٥/٣٠	٤ ٠٨٨ ٨٩٣ ٧٢٨ ٦٠٧	٢٨٦ ٦٢٩ ٨٣٥ ٩٦٢	٩٦٠ ٢٥٥ ٦٦٣ ٨٦٧	١٥١ ٥٨١ ٦٣٩
٢٠١٠/٠٦/٠٣	٥ ٦٧٢ ٥٢٩ ٥٦٠ ٣٦٨	٢٦٤ ٥٩٦ ٦٢١ ٦٨٥	٩٦٠ ١٨٣ ٩٤٨ ٠٠٠	٦٢ ٩٠٩ ٩٥١ ٠٠٠

	ورصيد السنة الجارية	
تاريخ الجدول	رصيد آخر المدة مدين	رصيد آخرالمدة دائن
٢٠٠٧/٠٥/٣٠	٥ ٠٢٤ ٨٨٠ ٦١٦ ٩٠٨	٢٦٢ ٥١٢ ٦٤٢ ٠٣٥
٢٠١٠/٠٦/٠٣	٦ ٥٦٩ ٨٠٣ ٥٥٧ ٣٦٨	٢٦٤ ٥٩٦ ٦٢١ ٦٨٥

في حين يظهر حساب سلفات قصيرة الأجل ٤٦٥ ضمن حساب المهمة للموازنة العامة لسنة ٢٠٠٥ على الشكل التالي:

رصيد أول المدة مدين	رصيد أول المدة دائن	عمليات السنة مدين	عمليات السنة دائن
٤ ٤٨٦ ١٠٢ ٦٢٢ ٥٤٠	٦٠ ٤٨٣ ٩٣١ ٤٨١	١ ٣٨٤ ٩٦١ ٢١٤ ٣٤٦	٤٨٧ ٦٣٧ ٧٤٩ ١١٨

رصيد آخر المدة مدين	رصيد آخر المدة دائن
٥ ٣٢٢ ٩٤٢ ١٥٦ ٢٨٧	٠

تاسعاً: أظهر البيان الأول المتعلق بالقروض الداخلية والخارجية بالعملة الأجنبية عن الأعوام ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩المودع من قبل مديرية الدين العام بموجب الإحالة رقم ٢٦٢/ص تاريخ ٢٠١٠/٦/١٥ رداً على كتابنا رقم ٤٤٢/ ص١٦ تاريخ ٢٠١٠/٥/٢١ وجود فروقات بين قيم فوائد سندات الخزينة الداخلية والخارجية الواردة في البيان وتلك الواردة في حساب المهمة السنوية .

أمّا البيان الثاني المرسل بتاريخ ٢٠١٠/٦/٣٠ بموجب الكتاب رقم ٢٨٣/ص فقد تضمن قيم للفوائد المصروفة مطابقة لتلك الواردة في حساب المهمة السنوية للعام ٢٠٠٥ أمّا الفرق فأفادت المديرية بأنه ناتج عن فرق سعر الصرف عند التسديد.

عاشراً: لا تعبر قيم الإعتمادات المدورة عن الواقع الحالي إذ أن سبر غور تدوير الإعتماد العائد لبند إنشاءات قيد التنفيذ تنسيبه ١ – ٧– ٤– ١٢٣ – ٢٢٧من العام ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٥ أظهر تدوير اعتماد بفارق / ٥٧٦٠٠٠٠٠٠ / ليرة لبنانية عن الاعتمادات المسموح بتدويرها. وتجدر الإشارة إلى الوقائع التالية :

– في العام ٢٠٠٤ تم عقد نفقة من البند الآنف الذكر بقيمة / ١٧٦٤٣٤٦٠٠٠ / ليرة لبنانية.

- في العام ٢٠٠٥ تم عقد نفقة من البند نفسه بقيمة / ٦٨٧٢٠٣٠٠٠ / ليرة لبنانية وتدوير اعتماد بقيمة / ٨٩٢٩٩٠٠٠٠ / من الإعتماد العائد لموازنة العام ٢٠٠٤ علماً بأن هذا الرقم يعود لاعتماد جرى تدويره زيادة على الاعتمادات المسموح بتدويرها (مرفق ربطاً نسخة عن الحساب الإداري). وتالياً يكون عقد النفقة بقيمة / ٦٨٧٢٠٣٠٠٠ / ليرة لبنانية تم دون توفر الاعتماد الأساسي والمدور أصولاً والبالغ /٣١٦٩٩٠٠٠٠/ ليرة لبنانية .

لذلـــــــك،

يرجى التفضل بالإطلاع على مشروع قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠٠٥ وإعطاءنا التوجيهات.

مدير المحاسبة العامة
بالتكليف

رجاء شريف